

الأمن القومي الفلسطيني

مرتكزات وتحديات



منظمة التحرير الفلسطينية

مركز التخطيط الفلسطيني

التحديات الاقتصادية للأمن القومي اللسطيني

أ.رائد محمد حلس
أ.محمود حسين عيسى

يتناول هذا المبحث مجموعة التهديدات الاقتصادية التي تركز تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والتي تجعل هذا الأخير يتحكم بكل تفاصيل الاقتصاد الفلسطيني، ويربطه بعلاقة قسرية غير متوازنة، وسوف يتم رصد هذه التهديدات وتتبعها من خلال المؤشرات الخاصة بكل منها على النحو التالي:

أولاً: الانكشاف الاقتصادي الفلسطيني واستمرار التبعية للاقتصاد

الإسرائيلي:

1- التبعية التجارية لإسرائيل:

منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، سعت إسرائيل إلى تكريس الاختلالات الهيكلية في بنية الاقتصاد الفلسطيني، وإحكام تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، وذلك من خلال حصر علاقاته التجارية الخارجية بها أو من خلالها، فأحكمت سيطرتها على التجارة الخارجية الفلسطينية، وأخضعت الاستيراد والتصدير المباشر لسياساتها وموافقتها، ومع مرور الوقت أصبحت إسرائيل أكبر شريك تجاري (قسري) للفلسطينيين، وجعلت الاقتصاد الفلسطيني رهيناً لأموال المقاصة التي تتحصل من خلال إسرائيل، مما يشكل تهديداً مستمراً

للاستقلال والاستقرار الاقتصادي الفلسطيني، ويبقيه اقتصاداً تابعاً يزرع تحت الاحتلال، ويحول دون بنائه على أسسٍ متينةٍ، وقواعد صلبة، تدفعه نحو الاعتماد الذاتي، والنمو المستدام.

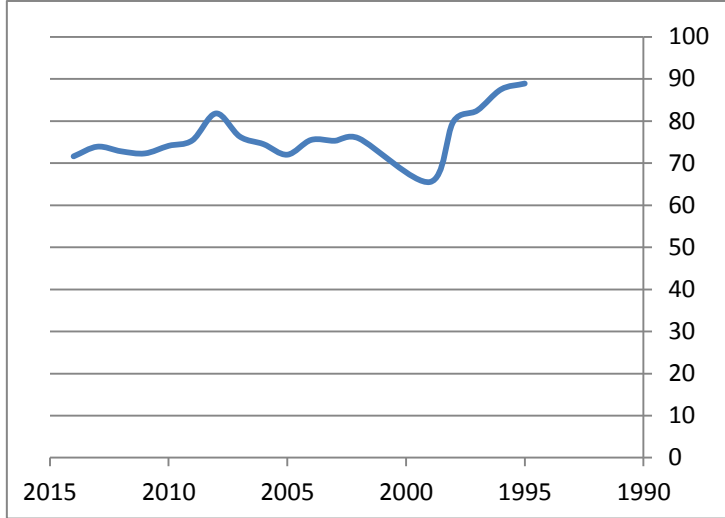
طبقاً للأونكتاد تراوحت نسبة الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل خلال الفترة 1967-1994 من 80%-85%، بينما تراوحت نسبة الواردات الفلسطينية من إسرائيل خلال نفس الفترة بين 80%-90%، فالسلطات الإسرائيلية عمدت فوراً إلى عرقلة وتقييد التجارة الفلسطينية مع بقية بلدان العالم، منذ أصبحت المناطق الفلسطينية تحت الحكم العسكري الإسرائيلي المباشر، وأجبرتها على روابط اقتصادية جديدة غير متكافئة معها، في اتحاد جمركي أحادي الجانب⁽¹⁾.

واستمر هذا النمط بعد اتفاقية أوسلو وتوقيع بروتوكول باريس، والذي أكد سيطرة إسرائيل على الحدود واللوائح التجارية الفلسطينية، ولعلّ البيانات الواردة في الشكل رقم (1) توضح حجم وخطورة التبعية الفلسطينية الكبيرة لإسرائيل كتهديد حقيقي للاقتصاد الفلسطيني، حيث شكّلت نسبة التجارة الفلسطينية مع إسرائيل نحو (80.9%) من إجمالي التجارة الفلسطينية خلال الفترة 1995-1999، وباستثناء بيانات العام 2000-2001، التي شهدت انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الثانية، نجد أنّ هذا التهديد الخطير للاقتصاد الفلسطيني بقي قائماً منذ عام 2002 وحتى عام 2014، حيث شكّلت التجارة الفلسطينية مع إسرائيل خلال هذه الفترة ما نسبته (74.7%) من إجمالي التجارة الفلسطينية، ممّا حرم الاقتصاد الفلسطيني من مصادر الواردات وأسواق التصدير الأكثر قدرة على المنافسة، وبقي رهيناً للسياسات الإسرائيلية الاقتصادية والأمنية، الأمر الذي نتج عنه استمرار ارتفاع نسبة العجز التجاري الفلسطيني بنحو (70%) من الناتج المحلي الإجمالي، حيث مثلّ العجز التجاري مع إسرائيل معظم هذه النسبة⁽²⁾.

1. الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك وجنيف، 2012، ص12.

2. الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2012، ص16.

شكل (1) التجارة الفلسطينية مع إسرائيل /إجمالي التجارة الفلسطينية 2014-1995



المصدر : من إعداد الباحثين استناداً لإحصاءات التجارة الخارجية - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني -سنوات مختلفة

2-التبعية الماليّة لإسرائيل:

حدّد اتفاق باريس الاقتصادي أدوات السياسة المالية المسموح استخدامها من قبل السلطة الفلسطينية، ففي حين أنّ الاتفاق منح السلطة الفلسطينية مساحة واسعة للتحكم في السياسة الإنفاقية، إلّا أنّه حدّد صلاحيّات السلطة الفلسطينية في التحكّم بالإيرادات، كما حدّد الاتفاق السياسات الجمركية للسلطة الفلسطينية، حيث أتاح لها إمكانية فرض ضرائب شراء ورسوم جمركية على سلع محددة، وبكميّات محددة، يتم استيرادها من الخارج، تمّ توثيقها في قوائم (A_1 و A_2)، أمّا باقي السلع فعلى السلطة الفلسطينية الالتزام بالقوانين الجمركية الإسرائيلية حين استيرادها¹ (قباجة، 2012، ص52).

¹. أحمد قباجة، الاستدانة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله، فلسطين، 2012، ص52.

يكنم التهديد المباشر للاستقرار المالي الفلسطيني في سيطرة إسرائيل على الإيرادات الضريبية وإيرادات التخليص الجمركي (المقاصة)* التي تقوم بتحصيلها على المعابر والموانئ بالنيابة عن السلطة الفلسطينية، وما تتسبب به من تسرب مالي واستنزاف لخزينة السلطة الفلسطينية، وحقيقة الأمر أنّ الاقتصاد الفلسطيني يواجه تهديدتين مختلفتين نتيجة تحكّم إسرائيل بإيرادات المقاصة:

التهديد الأول: يتعلّق بعدم القدرة على التنبؤ بحجم هذه الإيرادات، رغم أهميتها بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، كمكوّن رئيس للإيرادات المحليّة، فهذه الإيرادات تُعتبر صمّام الأمان للحكومة الفلسطينية في قدرتها على الوفاء بالتزاماتها، ودفع المستحقات المترتبة عليها، حيث تشكّل بالمتوسط ثلاثة أرباع الإيرادات المحليّة الفلسطينية، ولعلّ الجدول رقم (1) الذي يعرض تطوّر إيرادات المقاصة خلال العامين 2013، 2014، بالإضافة إلى الربعين الأول والثاني من العام 2015، يبيّن مدى أهميّة هذه الإيرادات، حيث يتضح من الجدول أنّ الإيرادات بلغت (6103) مليون شيكل في العام 2013، ونتيجة ارتفاع إيرادات الجمارك بنسبة (22%)، وضريبة القيمة المضافة بنسبة (13%)، وضريبة المحروقات بنسبة (26%)، فقد ارتفعت إيرادات المقاصة في نهاية العام 2104 بنسبة (20%) عن العام 2013، لتصل إلى (7331) مليون شيكل⁽¹⁾.

كما يتضح من الجدول أيضاً أنّ إيرادات المقاصة ساهمت بنحو (66.5%) من إجمالي الإيرادات المحليّة في الموازنة في نهاية العام 2013، ارتفعت هذه النسبة إلى (70.3%) في نهاية العام 2014، أما في العام 2015 فقد ارتفعت نسبة مساهمة إيرادات المقاصة إلى (77.2%) من إجمالي الإيرادات المحليّة في الربع الثاني منه، مقابل (67.6%) في الربع الأول لنفس العام.

كما تشير البيانات أنّ إيرادات المقاصة ارتفعت مساهمتها في تغطية حوالي (56.9%) من النفقات العامة، (59.6%) من النفقات الجارية وصافي الإقراض، (108%) من نفقات الأجور والرواتب خلال العام 2014، مقابل (49.3%)، (51.9%)، (93.0%)

* هي عبارة عن مجموع الإيرادات التي يتمّ تحصيلها نتيجة المعاملات التجاريّة بين السلطة الوطنيّة الفلسطينيّة والجانب الإسرائيلي،

وفقاً لاتفاق باريس الاقتصادي، ويتمّ تحويلها إلى وزارة الماليّة وفقاً لجلسات المقاصة الشهرية.

¹ سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2014، رام الله، حزيران 2014، ص 34.

لهذه النسب على التوالي خلال العام 2013، وهذا يدل على مدى أهمية إيرادات المقاصة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي عدم القدرة على التنبؤ بحجم هذه الإيرادات، يجعل من التخطيط المالي أمراً غاية في الصعوبة، ويحدّ من فعالية هذه الأداة الهامة من أدوات السياسة المالية لدى السلطة الفلسطينية، ويقوّض قدرتها على تسديد التزاماتها تجاه القطاعين الخاص والعام، كما أنّ عدم القدرة على التنبؤ بحجم الإيرادات يزيد تقلب الإنفاق الحكومي، ممّا يؤثّر سلباً على الاستهلاك والاستثمارات العامة⁽¹⁾

جدول (1) إيرادات المقاصة الفلسطينية (مليون شيكل)

Q ₂ 2015	Q ₁ 2015	2014 2013/	2014	2013	البند
1991.8	1892.0	%20	7331	6103	إجمالي إيرادات المقاصة
740.1	656.3	%22	2520	2073	ضريبة الجمارك
553.5	578.4	%13	2278	2106	ضريبة القيمة المضافة
2.7	7.5-	%160	7	3	ضريبة الشراء
687.1	658.2	%26	2474	1971	ضريبة المحروقات
8.4	6.6	%29	51	40	ضريبة الدخل
2579.1	2798.1	-	10432.2	9167.6	إجمالي الإيرادات المحلية
%77.2	%67.6	-	%70.3	%66.5	إيرادات المقاصة كنسبة من إجمالي الإيرادات المحلية

المصدر : وزارة المالية (التقارير المالية الشهرية والربعية والسنوية) سنوات مختلفة.

التهديد الثاني : يتعلّق بالتسرّب المالي من خزينة السلطة الفلسطينية، حيث تعاني هذه الأخيرة من خسائر مالية كبيرة ناجمة عن ضياع حصيلة قيمة ضريبة القيمة المضافة وضريبة الشراء وجمارك المستوردات بسبب الاستيراد غير المباشر عبر إسرائيل، وهذا التسرّب المالي ناتج عن أنّ إسرائيل لا تزوّد السلطة بالمعلومات الكافية عن حجم الاستيراد والجهة التي قامت بذلك، لأنّ اتفاق باريس لا يلزمها بذلك، إضافةً إلى أنّ بعض التجار لا

¹ . الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2011، ص12.

يسلمون فواتير المقاصة لوزارة المالية، حيث تدفع إسرائيل الضرائب على أساس الفواتير، وذلك حتى لا يكشفون عن حجم أعمالهم، التي يدفعون من خلالها ضريبة الدخل⁽¹⁾.

ومن مصادر التسرب المالي أيضاً البضائع المهزبة من السوق الإسرائيلي، والتي تُقدّر قيمتها ما بين 25-35% من مجموع المستوردات من إسرائيل، حيث أنّ البضائع المنتجة في إسرائيل والمهزبة إلى السوق الفلسطيني ينتج عنها خسائر كافة الضرائب غير المباشرة (القيمة المضافة والجمارك وضريبة الشراء)، بينما البضائع التي منشؤها بلد ثالث تكون الخسائر فقط في الجمارك وضريبة الشراء في حال تم استيرادها من إسرائيل بموجب فاتورة مقاصة، والمعضلة هنا أنّ السلطة الفلسطينية لا تستطيع إجراء رقابة على حركة مرور البضائع إلى السوق الفلسطينية، بسبب عدم تواجدها على المعابر الدولية، وعدم وجود حدود داخلية مع السوق الإسرائيلي، وهذا الأمر يزيد من حدة تهريب البضائع من الأسواق والمستوطنات الإسرائيلية⁽²⁾.

هناك العديد من التقديرات لهذا التسرب المالي للضرائب المباشرة وغير المباشرة المدفوعة من قبل المستهلك الفلسطيني والمحجوزة من قبل الجانب الإسرائيلي، وفي دراسة حديثة للأونكتاد أجريت نهاية العام 2014، قدرّت خسائر الخزينة الفلسطينية بسبب اتفاق باريس الاقتصادي بحوالي 306 مليون دولار سنوياً على الأقل، أي ما يعادل 17% من إيرادات الضرائب للسلطة الفلسطينية، وهذا يشكل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي⁽³⁾.

إضافةً للخسائر المالية، فإنّ هناك تكاليف و خسائر اقتصادية إضافية لهذا التسرب المالي، وهي تتمثل في الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة التشغيل، والتي كان يمكن للاقتصاد الفلسطيني أن يحققها لو تمّ توقيف هذا التسرب المالي، ولو تمّ تحويل هذه

¹. سوسن الهدد، التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2010، ص 103.

². حنين حميض، تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من (1995-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2006، ص 80.

³. الأونكتاد، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، نيويورك وجنيف، 2014، ص 39.

الإيرادات من الخزينة الإسرائيليّة إلى الخزينة الفلسطينية، فالتقديرات تشير أنّه لو تمّ منع هذا التسرّب وأمكن توفير هذه الإيرادات العامّة للسلطة الفلسطينية، لكان من الممكن أن يزيد الناتج المحليّ الإجمالي بنسبة 4%، وخلق ما يعادل 10000 فرصة عمل إضافية كل عام، هذا بالإضافة إلى أنّ هذا التسرّب المالي يزيد من هشاشة الوضع المالي للسلطة الوطنيّة الفلسطينية، ويقلّل من قدرتها على التخطيط المالي والإنفاق على الموازنات التطويريّة، ويضع الاقتصاد كلّه في مرحلة نموّ حرجة لا يمكن الخروج منها، ويبقيه عرضةً لتأثير السياسات الاقتصادية والمالية الإسرائيليّة⁽¹⁾.

3- التبعيّة النقديّة لإسرائيل:

قبل احتلال الأراضي الفلسطينية في العام 1967، كانت العملات المتداولة في الضفة الغربية وقطاع غزة هي الدينار الأردني والجنيه المصري، وبعد فرض الاحتلال الإسرائيلي سيطرته وحكمه على المناطق الفلسطينية، أصبحت العملات المتداولة هي الشيك الإسرائيلي الجديد إلى جانب الدينار الأردني والدولار، وبعد قدوم السلطة الفلسطينية في العام 1994 وحتى الآن، بقيت مناطق السلطة الفلسطينية بدون عملة وطنية، نتيجة إحالة النظر في إدخال عملة فلسطينية مستقلة إلى التداول إلى اللجنة الاقتصادية المشتركة، التي لم تجتمع مطلقاً للنظر في أيّ من القضايا العالقة بين الجانبين⁽²⁾.

إنّ غياب عملة وطنية مستقلة، وتداول عدة عملات أجنبية تُعتبر من أخطر التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، فبالإضافة إلى الاعتبارات السياسية، حيث تمثل العملة الوطنية رمزاً للسيادة والاستقلال، فإنّ غياب العملة الوطنية الفلسطينية له تداعيات وأثار خطيرة على الاقتصاد الفلسطيني، تتمثّل فيما يلي:

• غياب العملة الوطنية يحرم السلطة الفلسطينية من عائد الإصدار أو إيرادات صك العملة (Seigniorage)، ويحرمها من إصدار سندات وأذونات خزينة بالعملة المحليّة، لتمويل عجز الموازنة وإدارة السياسة المالية العامة بشكل أفضل وتقليل حجم الاعتماد على

¹. نفس المرجع السابق، ص41.

². انظر: بروتوكول باريس الاقتصادي.

الخارج، والذي سيعمل بدوره على تنشيط الأسواق المالية وتنشيط السوق بين المصارف، ممّا ينعكس إيجابياً على الاقتصاد الفلسطيني⁽¹⁾.

• يشكّل غياب العملة الوطنية الفلسطينية أحد العوائق الرئيسية لعدم وجود سياسة نقدية بالمفهوم الكلي الشامل، فالسياسة النقدية تركز على نوعين من الأدوات للتأثير على حجم الائتمان المصرفي وعرض النقد، النوع الأول يتمثل في الأدوات الكميّة وهي: سياسة سعر إعادة الخصم، ونسبة الاحتياطي القانوني، وعمليات السوق المفتوحة، والنوع الثاني يتمثل في الأدوات النوعية مثل تطبيق معايير الرقابة الدولية، والإقناع الأدبي، ولذلك فإنّ السياسة النقدية المعمول بها في فلسطين وفي ظل غياب العملة الوطنية تركز على الأدوات النوعية للتأثير على حجم ونوعية الائتمان من خلال تطبيقها للمعايير الرقابية الدولية أو استخدامها لأداة الإقناع الأدبي في توجيه الائتمان المصرفي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، أو لتعزيز كفاءة وملاءة البنوك العاملة في فلسطين⁽²⁾.

• غياب العملة الوطنية يجعل الاقتصاد الفلسطيني عرضةً بصورة كبيرة للصدمات والهزّات الخارجية، مثل إغلاق الحدود، والتقلّبات في الطلب على العمالة الفلسطينية في إسرائيل، وتغيّرات معدّلات صرف العملات المتداولة في فلسطين، والهزّات النقديّة التي تحدث في إسرائيل والأردن⁽³⁾.

4- تبعية سوق العمل الفلسطيني لإسرائيل:

سعت إسرائيل منذ بداية احتلالها للأراضي الفلسطينية، إلى تنفيذ سياساتها الهادفة إلى تشويه الاقتصاد الفلسطيني، ودمجه بعلاقة تبعية مع الاقتصاد الإسرائيلي، فكانت العمالة الفلسطينية إحدى وسائل دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، فسمحت للعمالة

¹ محمد عطا الله، استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية، سلطة النقد الفلسطينية، مقدمة إلى ورشة العمل الدولية حول العملة الفلسطينية، جامعة الخليل، 2014، ص2.

² عزمي عوض، أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1 (B)، غزة، 2011، ص1292.

³ أسامة حامد، السياسات النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورقة نقاش، ماس، رام الله، فلسطين، 2000، ص10.

الفلسطينية بالانتقال إلى إسرائيل والعمل فيها، مستفيدة من مزايا العمالة الفلسطينية، والمتمثلة بانخفاض أجرها، وانخفاض تكاليف الحصول عليها، وسهولة تحميلها نتائج وأثار الدورات الاقتصادية في إسرائيل.

إنَّ خطورة العمالة المصدّرة إلى إسرائيل، والتي يسمّيها البعض "بطالة مؤجلة"، تكمن في كونها مفيدة وفاعلة على المدى القصير، ولكنّها خطيرة على المدى البعيد، لأنّ تصدير فائض العمالة ما هو إلا هروب إلى الأمام، وبناءً عليه فقد تصرّفت السلطة الفلسطينية في البداية وكأنّ مشكلة البطالة تُعالج من خلال تصدير العمالة، وأُغفرت نفسها من مسؤولية معالجة هذه المشكلة المؤجلة، حتى انفجرت في وجه الحكومة، بعد سياسة الإغلاق والحصار الذي فرضته السلطات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، ومنع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أسواق العمل داخل إسرائيل، فانضمت أعداد كبيرة من هؤلاء العمال إلى صفوف العاطلين عن العمل، ممّا تسبب في تعزيز الاختلال في سوق العمل، وتعميق آثاره السلبية، الاقتصادية والاجتماعية، على المجتمع الفلسطيني⁽¹⁾.

تفيد البيانات الإحصائية بأنّ غالبية العمالة الفلسطينية التي مُنعت من العمل في إسرائيل، لأسباب سياسية أو أمنية أو اقتصادية، لم يتم استيعابها في سوق العمل الفلسطيني بشكلٍ كامل، فانعكس هذا الأمر على نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية التي تذبذبت متأثرةً بالتذبذب الذي حصل لنسبة العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، والبيانات الواردة في الجدول رقم (2) توضّح مدى الارتباط بين نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية ونسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل، حيث شكّلت العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي نسبة كبيرة من حجم العمالة الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية، وصلت في العام 1999 إلى الربع تقريباً، ولكن سرعان ما تحولت هذه الأعداد إلى معدلات بطالة مرتفعة، بعد إغلاق سوق العمل الإسرائيلي في وجه العمالة الفلسطينية منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في العام 2000، ورغم إغلاق سوق العمل الفلسطينية في وجه العمالة الفلسطينية من قطاع غزة منذ العام 2006، إلّا أنّ عدد العمالة الفلسطينية في إسرائيل من الضفة الغربية تضاعف

¹ محمود عيسى، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013، ص88.

خلال السنوات الأخيرة، ليتجاوز في العام 2014 (94000) عامل⁽¹⁾، وحسب الإحصاءات الإسرائيلية فإنّ هناك عدد مماثل من العمالة الفلسطينية غير الرسمية (لا يحملون تصاريح عمل) عملوا في إسرائيل خلال العام 2014، وهذا مؤشّر واضح أنّ سوق العمل الفلسطيني ما زال مرتبطاً بسوق العمل الإسرائيلي ارتباطاً تفرضه حاجة الفلسطينيين للعمل، في ظلّ عجز الاقتصاد الفلسطيني عن توفير فرص عمل مستمرة لهم.

كما أدت السياسة الإسرائيلية التي اتبعت ضد سوق العمل الفلسطيني إلى تعاضم مستويات الأجور المدفوعة في سوق العمل الإسرائيلي بالمقارنة مع مستويات الأجور في سوق العمل الفلسطيني، ممّا أثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الفلسطيني عبر اتجاهين: الأول إضعاف القطاعات الإنتاجية من خلال رفع تكلفة الإنتاج، لأنّ ارتفاع أجور العمال الفلسطينيين في سوق العمل الإسرائيلي قلّص عدد العمال الراغبين في العمل في سوق العمل الفلسطيني، وبالتالي ارتفعت الأجور، وارتفعت تكلفة الإنتاج الزراعي والصناعي، وانخفضت نسبة الربح، الأمر الذي أدّى إلى تقليص حجم الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، والاتجاه الثاني إضعاف القطاعات الإنتاجية من خلال تغيير هيكل الأسعار النسبي، لأنّ زيادة الدخل المتأتي من العمالة الفلسطينية في إسرائيل، أدّى إلى زيادة أسعار الخدمات العامة، وبالتالي زيادة استيراد السلع الزراعية والصناعية، ممّا أحدث تغيّر نسبي في هيكل الأسعار لصالح قطاعات الخدمات على حساب قطاعي الزراعة والصناعة⁽²⁾.

جدول رقم(2): نسبة العمالة الفلسطينية في إسرائيل وتطور البطالة

الفلسطينية 1995 - 2014

البيان	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
نسبة البطالة	18.7	23.6	20.1	14.2	11.8	14.2	25.2
نسبة العمالة في إسرائيل	16.2	14.1	17.1	21.7	22.9	19.6	13.8

¹. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي 2014، رام الله، فلسطين، 2015، ص58.

². الأونكتاد، سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة، نيويورك وجنيف، 2009، ص41.

2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	المنطقة
26.6	21.7	23.7	23.6	26.7	25.6	31.2	نسبة البطالة
11.6	9.4	9.6	9.9	8.7	9.7	10.3	نسبة العمالة في إسرائيل
	2014	2013	2012	2011	2010	2009	المنطقة
	26.9	23.4	23	20.9	23.7	24.5	نسبة البطالة
	11.7	11.2	9.7	10.0	10.5	10.2	نسبة العمالة في إسرائيل

المصدر : الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة، التقارير السنوية 1995-2014.

ثانياً : السيطرة الإسرائيلية على الأرض والموارد الطبيعية:

تعاني فلسطين شحاً كبيراً في الموارد والثروات الطبيعية، وحتى القليل المتوفر لدى المناطق الفلسطينية من هذه الموارد، حرصت إسرائيل باستمرار على السيطرة عليه، وحرمان الفلسطينيين من استغلاله والانتفاع منه، حتى يبقى الاقتصاد الفلسطيني يدور في فلك التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وبالتالي فإنّ سيطرة إسرائيل على هذه الموارد يمثل تهديداً مستمراً للاقتصاد الفلسطيني وللأمن القومي الفلسطيني، فالموارد الطبيعية تشكّل الركيزة الأساسية التي من شأنها ضمان الاستقلالية الاقتصادية للدولة الفلسطينية القابلة للحياة في المستقبل، والرافعة المهمّة للاقتصاد الفلسطيني، التي يمكن لها أن تدفعه نحو النموّ المستدام.

نستعرض فيما يلي لأهمّ الموارد الطبيعية التي تسيطر عليها إسرائيل :

1-الثروات النفطية ومصادر الطاقة:

•الحقل النفطي في منطقة رنتيس غرب رام الله: تتراوح مساحة حقل النفط المكتشف في هذه المنطقة بين 600 و700 كلم²، معظمها يقع في الأراضي المحتلة عام 1967م، حيث يقدر حجم الإنتاج في ذلك الحقل بـ (800) برميل يومياً، وتشير التقديرات أنّ حجم المخزون في هذا الحقل قد يصل إلى (180 مليون) برميل، تقدر قيمة إيرادات السلطة الفلسطينية منها حوالي(1.3 مليار) دولار أمريكي⁽¹⁾.

¹ .محمد مصطفى، البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانيات والمعوقات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد26، عدد102، بيروت، لبنان، 2015، ص73.

• حقول الغاز في غزة: اكتشف في مياه غزة الإقليمية حقلان للغاز: الحقل الأكبر "غزة مارين"، وهو الحقل الرئيسي ويقع على عمق 603 أمتار تحت سطح البحر و36 كم غرب مدينة غزة، والحقل الحدودي "بوردر فيلد" وهو أصغر سعةً ويمتد عبر الحدود الدولية الفاصلة بين المياه الإقليمية لقطاع غزة والمياه الإقليمية لإسرائيل، وتقدّر شركة الغاز البريطانية "بريتش غاز" حجم الاحتياطيات في الحقلين بـ (1.1 تريليون) قدم مكعب من الغاز الطبيعي، تُقدّر القيمة السوقية لها حوالي (8 مليار) دولار أمريكي، وهذه الكمية تكفي لتلبية احتياجات الفلسطينيين على مدى السنوات العشرين المقبلة، وهو الموعد المقدّر لنضوب مخزون الحقلين من الغاز وفقاً لمستويات الاستهلاك الحالية للفلسطينيين في غزة والضفة الغربية⁽¹⁾.

من المتوقع أنّ استغلال حقول الغاز سيحقق عوائد مالية كبيرة، ستكون بمثابة الحل للأزمات المالية التي تتعرض لها السلطة الفلسطينية، وستمكنها من التخلص من الابتزاز المالي الإسرائيلي المستمر، فضلاً عن توفير مصدر طاقة محلي لمحطات الكهرباء الفلسطينية، عوضاً عن استيرادها من إسرائيل، ممّا سيحرّر الفلسطينيين من الهيمنة الإسرائيلية على مصادر الطاقة في قطاع غزة، وتقادي الضغوط السياسية التي تمارسها إسرائيل من خلال قطع إمدادات الطاقة والوقود للفلسطينيين⁽²⁾.

2- الموارد الطبيعية في المنطقة ج :

تمثل المنطقة (ج) أكثر من 61% من مساحة الضفة الغربية، وهي تخضع لسيطرة إسرائيلية كاملة، وتضم أكثر المساحات الزراعية خصوبة ومعظم الأراضي الفلسطينية المخصصة للأنشطة الإنمائية، ويؤدي احتلال المنطقة (ج) إلى حرمان جهود التنمية الفلسطينية من الاستفادة من 61% من مساحة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية ومواردها الطبيعية، وتقطع أوصال أراضي الضفة الغربية كلها، ممّا يعيق جهود التنمية الفلسطينية في كافة الأرض الفلسطينية، وذلك بسبب منع تنفيذ أي مشاريع تطوير معقولة للبنية التحتية أو القطاع الخاص داخل المدن والقرى الفلسطينية.

¹. محمد مصطفى، مرجع سبق ذكره، ص72.

². وليد خوري، احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية: الإمكانيات والتحديات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد18، عدد72، بيروت، لبنان، 2007، ص26.

قدّرت دراسة للبنك الدولي التكاليف الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لاحتلال المنطقة (ج) في قطاعات محدّدة: وهي الزراعة، واستغلال أملاح ومعادن البحر الميت، ومقالع الحجارة والمحاجر، والبناء، والسياحة، والاتصالات، ومستحضرات التجميل، وكانت أهم النتائج على النحو التالي:

-إتاحة الفرصة للفلسطينيين للوصول إلى (326400) دونماً من الأراضي الزراعية، ومئات آلاف الدونمات من المراعي والغابات، فضلاً عن الوصول إلى مياه الري في المنطقة(ج)، ستؤدّي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بمقدار (704) مليون دولار سنوياً.

-إتاحة الفرصة للفلسطينيين للوصول إلى ترسبات البوتاس والبرومين في البحر الميت، وهي ترسبات كبيرة ورخيصة ويسهل استغلالها، ستؤدّي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بمقدار (918) مليون دولار سنوياً.

-إتاحة الفرصة للفلسطينيين للوصول إلى (20000) دونماً من الأراضي التي تستخدم لأغراض قلع الحجارة، ومضاعفة حجم صناعة مقالع الحجارة والمحاجر الفلسطينية، ستؤدّي إلى الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بمقدار (241) مليون دولار سنوياً.

-رفع القيود الإسرائيلية المفروضة على قطاعات البناء والسياحة والاتصالات في المنطقة(ج)، سوف يؤدّي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بمقدار (413) مليون دولار سنوياً.

إجمالاً أشارت الدراسة أنّ الزيادة المباشرة في ناتج القطاعات التي جرى تقييمها ستكون (2.2) مليار دولار سنوياً، وعند إضافة الزيادة المتحققة من الفوائد غير المباشرة نتيجة للروابط الاقتصادية الأمامية والخلفية، والتي قدرتها الدراسة بـ (1.2) مليار دولار سنوياً، فإن مجموع الفوائد المباشرة وغير المباشرة يمكن أن يصل إلى (3.4) مليار دولار⁽¹⁾.

¹ البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، رقم التقرير AUS2922 ،

3- الموارد الطبيعية في المناطق العازلة في قطاع غزة:

تقرض إسرائيل منطقتين عازلتين على الحدود مع قطاع غزة:

منطقة عازلة برية: تتراوح مساحتها ما بين (17% - 24%) من مساحة قطاع غزة، وتضم الأراضي الواقعة في نطاق (500-1500)، داخل قطاع غزة على امتداد الشريط الحدودي، البالغ طوله 58 كيلومتراً، وتقيم إسرائيل هذه المنطقة بقوة السلاح، حيث لا يوجد خط فاصل يحدد المنطقة العازلة، فالجيش الإسرائيلي يحددها من فترة لأخرى بإطلاق النار على المزارعين.

وأشار تقرير خاص للأمم المتحدة أنّ استمرار وجود هذه المنطقة يعني أنّ حوالي 35% من الأراضي الزراعيّة الخصبة في قطاع غزة عملياً لا يتم استغلالها، ممّا يشكل تهديداً إضافياً لمسألة الأمن الغذائي الزراعي، وأيضاً حرمان أكثر من 15% من مزارعي القطاع من فرص العمل في أراضيهم الخاصّة، وبالتالي انضمامهم إلى جيش العاطلين عن العمل واعتمادهم على المساعدات الغذائيّة بدلاً من مساهمتهم في إنتاجها⁽¹⁾.

منطقة عازلة بحرية: تمنع إسرائيل بموجبها عمليّات الصيد البحري لمسافة تزيد عن ثلاثة أميال بحرية، (علماً أنّ عمليات الصيد امتدت إلى ستة أميال بحرية خلال الفترة أكتوبر 2006 - يونيو 2007)، في حين سمح اتفاق أوسلو أن تكون منطقة الصيد مفتوحة حتى 20 ميل بحري، أي أنّ إسرائيل صادرت حق الصيد في 85% من المناطق المسموح بالصيد فيها بموجب اتفاقية أوسلو، ممّا أدّى إلى انخفاض عدد الصيادين من (10 آلاف) قبل عام 2006، إلى (3500) عام 2011 حسب إحصاءات نقابة الصيادين⁽²⁾.

يتحمل الاقتصاد الفلسطيني خسائر جسيمة نتيجة فرض هذه المناطق العازلة، حيث يُقدّر عدد الأشخاص المتضررين من هذه المناطق العازلة حوالي (178000) شخص، أي ما يقارب (12%) من مجمل سكان قطاع غزة، وقُدّرت الخسائر في الممتلكات التي تم تدميرها في نطاق المناطق العازلة حوالي (308) مليون دولار أمريكي، كما قُدّرت الخسارة

1. الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، بين الجدار والسندان، تقرير خاص، آب 2010، ص10.

2. نفس المرجع السابق، ص12.

في الدخل بسبب المنطقة العازلة البرية حوالي (81.7) مليون دولار سنوياً، بينما خسارة الدخل بسبب المنطقة العازلة البحرية حوالي (26.5) مليون دولار سنوياً⁽¹⁾، هذا فضلاً عن تضرر مرافق البنية التحتية في قطاع غزة بشكل كبير، وخاصةً شبكات الصرف الصحي والكهرباء، الأمر الذي يؤثر سلباً على توفير الخدمات لجميع سكان قطاع غزة.

ثالثاً: الاعتماد الكبير على المساعدات الدولية:

تعتمد الحكومة الفلسطينية بنسبة عالية على تنفيذ سياساتها الاجتماعية والاقتصادية وبرامجها ومشاريعها على التمويل المساعدات الدولية، وهو يشكل تهديداً للأمن القومي الفلسطيني، وتحدياً أمام عملية رسم السياسات الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذها، لعدم انتظام تلك المساعدات وارتباطها بأجندات سياسية تختلف أو تتعارض مع الاحتياجات والسياسات والأولويات الوطنية، بالإضافة إلى أنّ ضعف علاقة الدولة أو غيابها مع مؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بإدارة وتنسيق المساعدات الدولية، جعل من عملية اختيار المشاريع وتوجيه التمويل أحياناً خاضعاً لمزاجية الجهة الممولة أو الشريك من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية على أرض الواقع، بعيداً عن الالتزام بأجندة السياسات الوطنية المقررة في الخطط التنموية الفلسطينية⁽²⁾.

وتتضاعف تهديدات الأمن القومي الفلسطيني، نتيجة الاعتماد المتزايد على المساعدات الدولية، في ظل غياب نظام وطني مأسس لعملية إنتاج السياسات والخطط والأولويات الوطنية ورسمها، يقود إلى وجود أدوات عملية لاختيار المشاريع وإدارة تنفيذها من قبل الحكومة، كذلك الأمر بالنسبة للمشاريع التي يتم تنفيذها من خلال مؤسسات المجتمع المدني، والتي تتميز بكونها في المجتمع الفلسطيني، باعتبارها موجودة في المجتمع الفلسطيني قبل قيام مؤسسات السلطة، وتقوم بدور أساسي في عملية تقديم المؤسسات المساعدات الإغاثية والتنموية، وبالتالي فإن ضعف التكامل في العمل بين الحكومة

1. الأمم المتحدة، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

2. أيمن فواضلة، سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة: المضمون والآليات (تجربة دولة فلسطين)، ورقة بحثية مقدمة في اجتماع فريق الخبراء حول "التنمية الاجتماعية

الشاملة في المنطقة العربية"، بيروت 4-5 تشرين الثاني 2014، ص14.

ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الدولية يعيق الجهود ويشتتها، ويضعف الاستثمار الأمثل للموارد، ويقوض من سياسات الشمول من خلال البرامج والمشاريع التنموية المنفذة⁽¹⁾. وللوقوف على طبيعة التهديدات الاقتصادية للأمن القومي الفلسطيني الناتجة عن الاعتماد الكبير على المساعدات الدولية، لا بد لنا من استعراض حجم المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية وتقييمها.

1. تطوّر المساعدات الدولية المقدمة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية:

في أعقاب اتفاقية أوسلو الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية في أيلول من عام 1993، عقدت الدول المانحة في أكتوبر من العام نفسه مؤتمراً شاركت فيه 42 دولة، بهدف حشد المساعدات للسلطة الفلسطينية التي تقرر تأسيسها في إطار ذلك الاتفاق، ولإيجاد إدارة موحدة لتنسيق المساعدات المالية والفنية لتلك السلطة.

وفي العام 1997 وقعت السلطة الفلسطينية اتفاقية تعاون وتجارة مع الاتحاد الأوروبي، وكان الهدف المفترض من هذه المساعدات والعلاقات التجارية هو تمكين السلطة الوليدة في إدارة المناطق الفلسطينية وتنفيذ مشاريع إعادة تأهيل البنية التحتية وإقامة المرافق والمؤسسات العامة وتقوية القطاع الخاص وتعزيز فرص النمو الاقتصادي سعياً منها للوصول إلى حالة تنموية شاملة ومستدامة⁽²⁾.

إلا أنّ الاحتلال الإسرائيلي واصل سياساته الهادفة إلى تدمير وخنق الاقتصاد الفلسطيني من خلال الحصار المستمر والاعتداءات العسكرية المتكررة والتدمير الممنهج لكافة أسباب الحياة، مما جعل الشعب الفلسطيني يعيش حالة مأساوية يعجز أغنى شعوب العالم عن تحمل آثارها المدمرة، الأمر الذي جعل العالم بأسره يدرك أنّ معظم ما يعانيه الفلسطينيون من الحرمان والفقر مرتبط بشكل أو بآخر بالاحتلال الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية القائمة على إفقار الشعب الفلسطيني بالسيطرة على مقدراته وتعميق حالة التبعية الاقتصادية للاقتصاد الإسرائيلي.

1. أيمن فواضلة، مرجع سبق ذكره، 14.

2. نصر عبد الكريم، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر السياسات الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز

الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، 2010، ص1.

وقد أدت هذه الانتهاكات إلى تدفق المساعدات الدولية إلى الشعب الفلسطيني، ولكن كانت هذه المساعدات تتدفق بقنوات مختلفة ولأوجه إنفاق متنوعة وبشروط عديدة وبوتائر غير منتظمة، ويوضح الجدول رقم (1) حجم المساعدات الدولية التي قدمت للسلطة الفلسطينية خلال الفترة (1995-2014).

جدول رقم (1): المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الوطنية

الفلسطينية للفترة (1995-2014) (مليون \$)

السنة	منح لدعم الموازنة الجارية	منح لدعم النفقات التطويرية	إجمالي المنح	معدل نمو المنح (%)
1995	135	190	325	-
1996	84	160	244	-24.9
1997	36	345	381	56.1
1998	0	330	330	-13.4
1999	0	235	497	50.6
2000	54	465	510	2.6
2001	510	318	849	66.4
2002	468	229	697	-17.9
2003	261	359	620	-11.0
2004	353	0	353	-43
2005	349	287	636	80.1
2006	738	281	1019	60.2
2007	1012	310	1322	2.29
2008	1763	215	1953	47.7
2009	1355	47	1413	-27.6
2010	1146	130	1277	-9.6
2011	814	169	983	-23
2012	776	156	932	-5.1
2013	1251	107	1358	45.7
2014	1029.4	201.0	1230.4	-9.4
الإجمالي	12134.4	4534	16668.4	223.8

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي، رام الله، أعداد مختلفة.

بالنظر إلى بيانات الجدول رقم (1)، نلاحظ اعتماد السلطة في تمويل عجز موازنتها على المنح والمساعدات الدولية، حيث غطت هذه المساعدات 73% من العجز خلال الفترة (1995-2014)، في المقابل فإن ما يوجه من هذه المساعدات لدعم النفقات التطويرية هو 27% فقط خلال نفس الفترة، وهو ما يشكل تهديداً للأمن القومي الفلسطيني نتيجة توجيه معظم المساعدات لتغطية العجز في الموازنة العامة بدلاً من توجيهها في تمكين الاقتصاد الوطني وبناء مؤسسات الدولة.

2. تقييم المساعدات الدولية المقدمة للسلطة الفلسطينية:

بالرغم من أن المساعدات الدولية حققت بعض الانجازات في مجال تطوير البنية التحتية وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية التي تحققت بفضل هذه المساعدات، إلا أن هذه المساعدات فشلت في إزالة الآثار السلبية الناجمة عن السياسة الإسرائيلية العدوانية ضد الشعب الفلسطيني، كما لم تنجح هذه المساعدات في تقليل اعتمادية السلطة عليها وتعزيز فرص النمو الذاتي، وهو ما شكل تهديداً للأمن القومي الفلسطيني، ويبدو أن مصدر الفشل نابع من الأهداف الأساسية لتقديم المساعدات والمرتبطة بشكل أساسي بأجندات سياسية خارجية ساهمت بشكل كبير في إعفاء إسرائيل من تحمل الأعباء الاقتصادية والخدماتية المترتبة على احتلال الأراضي الفلسطينية لعقود من الزمن⁽¹⁾.

كما أنه نتج عن مشاركة الجهات الدولية المانحة في عملية الإصلاح والبناء المؤسسي الفلسطيني، بالإضافة إلى شروط المساعدات التي تفرضها إطار العمل السياسي الحالي لاتفاق باريس، انكماش مجال التحرك المتاح للسلطة الفلسطينية على صعيد السياسات، فمن ناحية تصاغ السياسات الفلسطينية في إطار ما تطرحه وتوافق عليه الجهات المانحة، وتعد من الناحية الأخرى بمثابة مجرد استجابة للشروط العديدة (والمتناقضة أحياناً) للمساعدات التي تقدمها هذه المساعدات، وقد أدت هذه القيود ليس فقط من الحد من قدرة المؤسسات الفلسطينية على الاستجابة لاحتياجات الاقتصاد الفلسطيني، ولكن أيضاً إلى خلق انقسامات داخل المؤسسات والوزارات الفلسطينية.

1. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، ماس، رام الله، 2005، ص33.

ويتمثل أحد مدلولات الدور الهام الذي تلعبه الجهات الدولية المانحة في صياغة السياسة الاقتصادية الفلسطينية في التغيير الذي حدث في طبيعة العلاقات والهيكل الاقتصادية، فواقع الصراع والإغلاق قد أعاق الأنشطة التجارية الفلسطينية من ناحية، ورفع مستويات المساعدات الأجنبية التي تدفقت على الاقتصاد من ناحية أخرى، وما لحق ذلك من الاعتماد على المساعدات كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، مما يعني أن مستويات التشغيل لم تعد تعكس الطاقة الإنتاجية للاقتصاد وهو ما شكل تهديداً للأمن القومي الفلسطيني، وخاصة بعد أن بات تركيز السلطة والجهات المانحة على الاحتياجات المشروعة للحالات الطارئة والإغاثة بدلاً من الاهتمام في القطاعات المنتجة التي تقود إلى التنمية المستدامة⁽¹⁾.

وختلاصةً نجد أنّ الاقتصاد الفلسطيني عانى طوال السنوات الماضية من عدّة اختلالات هيكلية أعاقَت نموّه وتطوّره، نتيجة الإجراءات الإسرائيلية التدميرية التي كرّست تبعيّة الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، والتي لم تقتصر على السيطرة على الأرض والموارد والمعارب، بل تعدّتها إلى التحكم بسياسات الاستيراد والتصدير الفلسطينية، فحالت دون انخراط الاقتصاد الفلسطيني في منظومة التجارة الدولية، وجعلته رهيناً للمساعدات الخارجية، ولأموال المقاصة التي تتحصّل من خلال إسرائيل.

بناءً على ما سبق، وبالتزامن مع معركة التحرّر السياسي التي تخوضها القيادة الفلسطينية في المحافل الدولية، لا بدّ من إطلاق معركة التحرّر الاقتصادي من إسرائيل، أي التخلّص من التبعيّة الاقتصادية لإسرائيل، وتقليص الاعتماد على المساعدات الخارجية، فالمرحلة الآن تتطلّب توطين الاقتصاد الفلسطيني، وبناءه على أسس متينة، وقواعد صلبة، وتحويله من اقتصاد تابع يزرع تحت الاحتلال، إلى اقتصاد دولة مستقلة، قادر على الاعتماد الذاتى، والنموّ المستدام، وخلق فرص عمل دائمة ومستمرّة، ولتحقيق هذا الهدف لا بدّ من التحرك في عدّة اتجاهات:

أولاً: توجيه المنح والمساعدات الدولية نحو إعادة بناء وتوسعة القاعدة الاقتصادية الإنتاجية، مع التركيز على بعض القطاعات الاقتصادية الواعدة، ذات الأهمية الاستراتيجية،

1. مازن العجلة، الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية، سلسلة قراءات استراتيجية، العدد الثاني عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، نوفمبر 2013، ص 39.

مثل قطاع الصناعات التحويلية والصناعات الإنشائية، وقطاع الطاقة، ومن ثمّ التدرج إلى قطاعات اقتصادية أخرى، مما سيؤدي إلى تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني.

ثانياً: زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني كمّاً ونوعاً، مع التركيز على تعزيز جودة المنتج الفلسطيني خلال مراحل الإنتاج والتسويق، وخاصة من خلال تشجيع استخدام تطبيقات التكنولوجيا الجديدة وخفض الرسوم الجمركية على الماكينات مرتفعة التكنولوجيا، وإحكام الإشراف على المنتجات المحلية لضمان مطابقتها للمعايير الدولية.

ثالثاً: إلغاء اتفاق باريس الاقتصادي، وإلغاء الغلاف الجمركي الموحد بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، ودعم ومساندة حملات المقاطعة الاقتصادية للسلع الإسرائيلية محلياً ودولياً.

رابعاً: إنشاء مكاتب تمثيل تجارية في الخارج، ومؤسسات متخصصة في تنظيم المعارض والشؤون التجارية، وذلك بهدف تعزيز التجارة الخارجية الفلسطينية، وتطوير علاقة فلسطين التجارية والاقتصادية مع العالم، وتوقيع الاتفاقيات والشراكات الدولية، التي من شأنها أن تسهل التجارة الخارجية الفلسطينية.

خامساً: تنمية التبادل التجاري بين فلسطين والدول العربية، وذلك من خلال دعم وتفعيل مبادرة التكامل الاقتصادي الفلسطيني العربي، التي أطلقها منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي في عمّان في شهر تشرين ثاني/2015، والتي تهدف إلى تحرير الاقتصاد الفلسطيني من التبعية لإسرائيل، فالاندماج الإقليمي العربي يمثل فرصة حقيقية لتنمية قطاع التجارة الفلسطيني من خلال توسيع وتوزيع نطاق الأنشطة التجارية له بعيداً عن الشريك الإسرائيلي المهيمن، وتوفير الاستقلال الذي تحتاجه التجارة الفلسطينية كمنطقة تجارية مستقلة ذات سيادة جمركية، وبالتالي لابدّ من متابعة حثيثة لهذه المبادرة، ووضع تصوّر من قبل الحكومة الفلسطينية لآليات تنفيذها، وتشخيص معوقات التبادل الاقتصادي الفلسطيني العربي، وتوضيح الفرص الاستثمارية المتاحة في فلسطين.

سادساً: تحسين المناخ الاستثماري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأراضي الفلسطينية، وذلك من خلال تشجيع الشركات غير المسجلة على القيد في بورصة فلسطين، مما سوف يعمق السوق ويعزز الثقة بها، وكذلك تشجيع تداول الأسهم الفلسطينية في الأسواق الدولية، وإطلاق نظام للتجارة الإلكترونية، لتمكين المستثمرين الأجانب من التداول مباشرة

عبر الإنترنت، تسهياً لنفاذ المستثمر الأجنبي للأسواق الفلسطينية، وتقييم دور وإنتاجية البورصة الفلسطينية باستمرار لتدعيم دورها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع:

- 1- سلطة النقد الفلسطينية، التقرير السنوي 2014، رام الله، حزيران 2014.
- 2- سوسن الهدهد، التسرب المالي لدى خزينة السلطة الفلسطينية وعلاقته بالمستوردات غير المباشرة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2010.
- 3- حنين حميض، تأثير المقاصة على الإيرادات الضريبية في فلسطين من (1995-2005)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2006.
- 4- عزمي عوض، أفاق ومحددات إصدار العملة الوطنية في ظل مجلس نقد فلسطيني كنظام للسياسة النقدية، مجلة جامعة الأزهر، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 13، العدد 1 (B)، غزة، 2011.
- 5- محمد عطاالله، استعدادات سلطة النقد الفلسطينية لإصدار عملة وطنية، سلطة النقد الفلسطينية، مقدمة إلى ورشة العمل الدولية حول العملة الفلسطينية، جامعة الخليل، 2014.
- 6- أسامة حامد، السياسات النقدية في ظل غياب عملة وطنية وفي ظل مجلس عملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، ورقة نقاش، ماس، رام الله، فلسطين، 2000.
- 7- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية : التقرير السنوي 2014، رام الله، فلسطين، 2015.
- 8- الأونكتاد، سياسات بديلة للتنمية الفلسطينية المستدامة وتكوين الدولة، نيويورك وجنيف، 2009.
- 9- الأونكتاد، تسرب الإيرادات المالية الفلسطينية إلى إسرائيل في ظل بروتوكول باريس الاقتصادي، نيويورك وجنيف، 2014a.
- 10- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2012b.

- 11- الأونكتاد، تقرير عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدتها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، جنيف، 2011.
- 12- الأونكتاد، الاقتصاد الفلسطيني: وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الاحتلال، نيويورك وجنيف، 2012a.
- 13- أحمد قباجة، الاستدامة المالية للسلطة الوطنية الفلسطينية: التجربة التاريخية والآفاق المستقبلية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، فلسطين، 2012.
- 14- محمود عيسى، الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2013.
- 15- بروتوكول باريس الاقتصادي.
- 16- الأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، بين الجدار والسندان، تقرير خاص، آب 2010.
- 17- مجلة آفاق بيئية :
- http://www.maan-ctr.org/magazine/ar_print.php?id=14e56y85590Y14e56
- 18- البنك الدولي، الضفة الغربية وقطاع غزة المنطقة ج ومستقبل الاقتصاد الفلسطيني، رقم التقرير AUS2922 ، أكتوبر 2، 2013.
- 19- محمد مصطفى، البترول والغاز الطبيعي في فلسطين: الإمكانيات والمعوقات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 26، عدد 102، بيروت، لبنان، 2015.
- 20- وليد خوري، احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية الفلسطينية: الإمكانيات والتحديات، مجلة الدراسات الفلسطينية، مجلد 18، عدد 72، بيروت، لبنان، 2007.
- 21- أيمن فواضلة، سياسات التنمية الاجتماعية الشاملة: المضمون والآليات (تجربة دولة فلسطين)، ورقة بحثية مقدمة في اجتماع فريق الخبراء حول " التنمية الاجتماعية الشاملة في المنطقة العربية"، بيروت 4-5 تشرين الثاني 2014.

- 22- نصر عبد الكريم، العلاقات الأوروبية الفلسطينية: الدور الاقتصادي الأوروبي، ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر السياسات الخارجية الأوروبية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت - لبنان، 2010.
- 23- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، نحو توظيف أنجع للمساعدات الخارجية المقدمة للشعب الفلسطيني، ماس، رام الله، 2005.
- 24- مازن العجلة، الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية، سلسلة قراءات استراتيجية، العدد الثاني عشر، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، نوفمبر 2013.